مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

الأمن الغذائي في العالم الإسلامي

وإمكانيات تحقيقه

د. السيد محمد أحمد السريتى

مدرس الاقتصاد – كلية التجارة ــ جامعة الإسكندرية

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمة :

تعد مشكلة الأمن الغذائي إحدى المشاكل الاقتصادية المهمة التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر، نظراً لآثارها السلبية المعوقة لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية . وباستقراء التاريخ الإسلامى يتضح تكرار مشكلة الأمن الغذائى فى بعض دول العالم الإسلامى فى الماضى واليوم، فى إطار المعاناة من الجوع وسوء التغذية بسبب الجفاف والتصحر .

وتعد أشهر المجاعات التى عانى منها العالم الإسلامى ما حدث فى عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ عام ١٨هـ ، والتى عرفت بمجاعة عام الرمادة ، وشملت معظم الجزيرة العربية . وبصفة خاصة المدينة المنورة وما حولها ، وذلك نتيجة لجفاف شديد سببه إنحباس الأمطار[١].

وفي دول العالم الإسلامى المعاصر، يمكننا التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول من حيث موقفها من مشكلة الأمن الغذائي[٢]. وتضم **المجموعة الأولى** الدول التي تظهر بها فجوة غذائية فعلية محلية، ولكنها تستطيع تغطية هذه الفجوة بالاستيراد من الخارج، اعتماداً على المتوفر من مواردها المالية الذاتية المستمدة من فائض عوائد صادراتها البترولية – مثل الدول البترولية الخليجية – ومن ثم لا تعاني هذه المجموعة من الدول من وجود مشكلة أمن غذائي. أما **المجموعة الثانية** فتشمل دول منتجة للغذاء، ولكن إنتاجها المحلي من الغذاء لا يكفي احتياجاتها الغذائية منه لأسباب خاصة بالسياسة الإنمائية أو السياسة الزراعية[٣]، لذلك ظهرت فيها فجوة غذائية وتزايدت هذه الفجوة فى بعض الدول بمرور السنوات. وتفتقر هذه الدول – في نفس الوقت– إلى موارد كافية من النقد الأجنبي التى تلزم لتمويل استيراد حاجاتها من الغذاء؛ مما أثر على مقدرتها على سد الفجوة الغذائية، أدى إلى عجز موازينها التجارية واضطرارها إلى الاستدانة من العالم الخارجى أو تلقى المعونات والمساعدات الأجنبية، الأمر الذى يؤثر سلبياً فى موازين مدفوعاتها، لذلك تعاني هذه المجموعة من الدول من وجود فجوة أمن غذائي، مثل مصر. **والمجموعة الثالثة** من الدول الإسلامية المعاصرة فهى دول مصنفة فى المجموعة الأكثر فقراً فى دول العالم، وهذه المجموعة من الدول تعاني من عجز غذائي حاد بسبب ظروف طبيعية مثل استمرار موجات الجفاف المدمرة، أو ظروف سياسية مثل الحروب والاضطرابات الداخلية؛ وقد تشتد فيها الفجوة الغذائية الفعلية المحلية. وهذه المجموعة من الدول لا تمتلك موارد النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الغذاء، وتسد جانب من الفجوة الغذائية بها اعتماداً على المعونات الغذائية الدولية إلا أنها قاصرة تماماً عن سد فجوة الغذاء فيها، وهو ما يعكس زيادة حدة مشكلة الأمن الغذائي بها عن دول المجموعة الثانية . وحالياً أصبحت ظاهرة الجوع، وسوء التغذية، بالإضافة إلى مظاهر الفقر المطلق واضحة ولا تخفى في هذه الدول مثل:

تشاد والصومال والسودان. ومن ثم أصبح بحث مشكلة الأمن الغذائي فى العالم الإسلامى مسألة ضرورية.

وسوف يتم تناول الأمن الغذائى فى العالم الإسلامى من خلال الجوانب التالية:

- الإطار العقائدى لمفهوم الأمن الغذائى.
- المفهوم الإسلامى للأمن الغذائى.
- مستويات الأمن الغذائى من المنظور الإسلامى.
- أبعاد مشكلة الأمن الغذائى من المنظور الإسلامى.
- السياسة الإسلامية المقترحة لتحقيق الأمن الغذائى فى العالم المعاصر.
- الخلاصة والنتائج.

أولا : الإطار العقائدى لمفهوم الأمن الغذائي :

إن بحث مشكلة الأمن الغذائي من حيث وجودها واستمرارها، وتفاوت درجة حدتها في العالم الإسلامى على مر العصور، يستدعي التعرف على المفهوم الإسلامى للأمن الغذائي. ويختلف المفهوم الإسلامي عن المفهوم الوضعي للأمن الغذائي، حيث يركز المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي على البعد العقائدي الذي لا يمكن إغفاله. وهذا البعد العقائدي يستند إلى ثلاثة جوانب، **أولها** : الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق، وأنه لن يترك مخلوقا دون كفايته من الرزق. **ثانيها** : أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق. **ثالثها** : أن تقوى الله والالتزام بمنهج الله ينميان الأرزاق.

ويتمثل **الجانب الأول** في **الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق وأنه لن يترك مخلوقاً دون كفايته من الرزق**، من خلال إيمان المسلم بأن الله سبحانه وتعالى خلق المخلوقات جميعا، وقدر لها أرزاقها حتى قيام الساعة، ولن تموت نفس قبل أن تبلغ أجلها ورزقها، ويتضح ذلك من قوله تعالى **﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ۞ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾(٩، ١٠ -فصلت)**. ومن تفسير هذه الآية يتضح أن الله سبحانه وتعالى قد خزن في الأرض الأقوات للأحياء التي تسكنها، أو تسبح في أجوائها أو تبحر في مائها، أو تختبي في مغاورها وكهوفها أو تختفي في مساربها و أجوافها، لتلبي حاجة الأحياء التي لا تحصى ولا تعد... بعضها معروف الآن وبعضها غير معروف، وهي تتدفق وفق تدبير الله[٤] . وعلى الإنسان المسلم الأخذ بالأسباب والضرب في الأرض لطلب الرزق مصداقا لقوله

تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (١٥ - الملك).. حيث أقسم الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بأن أرزاق المخلوقات مكفولة ومضمونة لقوله تعالى ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ۞ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (٢٢،٢٣ - الذاريات). . ومن الأمثلة القرآنية التي ربطت بين العقيدة والرزق ما أكدته الآيات لقوله تعالى ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (٣١-الإسراء). التي نقدت سلوك الأفراد في الجاهلية بوأد البنات خشية الجوع والفقر، وجاء القرآن الكريم ليصحح ذلك فأكد أن الله متكفل برزقهم ورزق آبائهم لقوله تعالى ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ (١٥١ - الأنعام)..

ومن وجهة النظر الإسلامية، فإن ما نعانيه اليوم من مشاكل اقتصادية وخاصة مشكلة الأمن الغذائي ترجع في أصلها، ومن ثم استمرارها إلى فساد العقيدة عند معظم الناس. لذلك، يتمثل الجانب الأساسى فى علاج هذه المشكلة من خلال العمل على صلاح سلوك الأفراد بتصحيح معتقداتهم بصورة تؤدي إلى التسليم بأن الله هو الرزاق، وبالتالي، العمل سلوكيا وفق هذا المبدأ الإيماني.

أما **الجانب الثاني** فيتمثل في أن **الاستغفار والدعاء إلى الله سبحانه وتعالى يجلبان الرزق في حالات الرخاء والكساد** ؛ فقد ربط الله سبحانه وتعالى في مواضع كثيرة بين الدعاء والاستغفار وبين الأرزاق فيقول الحق تبارك وتعالى ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا۞ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا۞ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ (١٠، ١١، ١٢ – نوح). ويتضح من هذه الآيات من سورة نوح عليه السلام أنها موجهة إلى قومه ، وأن الرزق الوفير الموعود دالة للاستغفار، والمعروف أن قوم نوح لم يؤمنوا، فلم يتحقق لهم ذلك. ويقول ابن كثير في تفسير قوله ﴿وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ أي إذا تبتم إلى الله واستغفرتموه وأطعتموه كثر الرزق عليكم وأسقاكم من بركات السماء وأنبت لكم من بركات الأرض وأنبت لكم الزرع وأدر لكم الضرع وأمددكم بأموال وبنين أي أعطاكم الأموال والأولاد، ومن ثم كثر عليكم الرزق الوفير(٥). وفي السنة النبوية الشريفة نموذج عملي على ربط الأرزاق بالاستغفار كأحد نماذج الأخذ بالأسباب، وهو نموذج صلاة الاستسقاء فعن أنس ﷺ " أصابت الناس سنة على

عهد النبي ﷺ فبينما هو يخطب الجمعة قام أعرابي فقال : يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه ثم قال .... اللهم أغثنا أغثنا... إلى آخر الحديث" [**رواه الستة إلا الترمذى]**. ، ولقد سار على هذا النهج الصحابة والمسلمون ويشترط لاستجابة الدعاء الإخلاص والصدق وإحضار النية والكسب الحلال ، وغير ذلك من الشروط التي وضعها الفقهاء. فقد توجه عمر بن الخطاب في عام الرمادة بالدعاء إلى الله ألا يجعل هلاك أمة محمد ﷺ على يده، كما طلب من المسلمين أن يشاركوه في الدعاء إلى الله حيث خطب عمر بن الخطاب في الناس قائلا "أيها الناس، اتقوا الله في أنفسكم وفيما غاب عن الناس من أمركم، فقد ابتليت بكم، وابتليتم بي فما أدري السخطة علي دونكم أو عليكم دوني أوقد عمنتني وعمتك، فهلموا فلندع الله ليصلح قلوبنا وأن يرحمنا وأن يرفع عنا المحل "[٦]. وأجتهد البعض[٧] فى أن أول خطوة فى طريق التصحيح والعودة إلى الله تتمثل فى الاستغفار والتوبة. فالاستغفار يشمل الاعتراف بالخطأ والرغبة فى الرجوع عنه بالاتجاه الخالص إلى الله سبحانه وتعالى؛ والتوبة تشمل الاعتراف بالخطأ والإقلاع عنه والعزم على عدم العودة إليه. واعتراف المجتمع – حكاماً ومحكومين وأصحاب الأعمال وعاملين – بأخطائه هو ما يسمى بالنقد الذاتى أو التقييم الذاتى، وهذه عملية ضرورية لابد أن تسبق أى شكل من أشكال الإصلاح الاجتماعى أو الاقتصادى. ولا شك أن الاستغفار والتوبة خطوة أساسية فى عملية التصحيح والتحول من مجتمع لا يتمسك بالقيم الإسلامية إلى الوضع الصحيح الذى يتمسك فيه أفراد المجتمع الإسلامى بالقيم الإسلامية .

ويتمثل **الجانب الثالث** في أن **تقوى الله والالتزام بمنهجه تعالى ينميان الأرزاق**، حيث يؤكد الحق سبحانه وتعالى على أن الرزق الوفير ونموه سواء من السماء أو الأرض؛ إنما هو أمر تابع لإيمان أهل القرى وتقواهم وهذا نجده واضحا من قوله تعالى ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ (٩٦ – **الأعراف**). ويقول ابن كثير في تفسير قوله تعالى ﴿**آمَنُوا وَاتَّقَوْا**﴾ أي أمنت قلوبهم بما جاءتهم به الرسل وصدقته واتبعته، واتقوا بفعل الطاعات وترك المحرمات ﴿**لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**﴾ أي قطر السماء ونبات الأرض – وكذلك قوله تعالى ﴿**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ**﴾ (٢، ٣ – **الطلاق**).. ويجعل الله سبحانه وتعالى أمر الرزق سهلا يسيرا للمؤمنين لقوله تعالى ﴿**وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إِلا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ**

الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ (٥٨ - الأعراف). وهذه الآية تعني أن الأرض الطيبة يخرج نباتها سريعا حسنا، والأرض الرديئة تحتاج إلى مجهودات شديدة وإلى استخدام السباخ وغيرها من المخصبات، وقد اتجه إلى هذا المعنى عدد من المفسرين، ولقد اعتمد ابن خلدون على هذه الآية في تفسير وضع المسلمين في الدولة الأندلسية فزرعوا أراضيها الخصبة وتمتعوا بخيرها الوفير. والبلد الطيب هو البلد الذي صلح حال أهله بالإيمان والتقوى.. ويؤكد القرآن الكريم أن القرية التي ابتعدت عن التقوى والالتزام بشرع الله أصابها الجوع والخوف ويتضح ذلك من قوله تعالى **﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (١١٢ - النحل)**. كما يشهد التاريخ بذلك على مدار القرون، حيث أن تمسك الأمة الإسلامية بشرع الله وتقواه كان سببا في فيض الخيرات كما حدث ذلك - بالفعل - في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز. والجانب الإيماني مرتبط بمدى تمسك أفراد المجتمع الإسلامي بالقيم الإسلامية، ومنها حث الإسلام على فضل العمل الحلال، والعدالة في توزيع الدخل القومي. فإذا تمسك أفراد المجتمع بهذه القيم الإسلامية؛ فإن ذلك ينمي الرزق الحلال لأفراد المجتمع، ومن ثم زيادة الناتج القومي الحقيقي بما فيه السلع الغذائية .

وعليه، فإن تمسك المجتمع الإسلامي بالعقيدة من خلال التزامه بالجوانب الثلاثة السابقة، وهي الإيمان والدعاء والاستغفار وتقوى الله، يعطي للفرد داخل المجتمع الإسلامي أمنا معنويا وهدوءاً وسكينة تمكنه من العمل والإنتاج والضرب في الأرض[٨]. وهذا في حد ذاته يضمن - عقائديًا - تحقيق الأمن الغذائي. والتمسك بالعقيدة لا ينفي الأخذ بالأسباب في مجال التطبيق العملي لها، فالمسلمون يجب أن يسعوا لطلب الرزق عن طريق العمل في الداخل أو الهجرة إلى مكان آخر لطلب الرزق الحلال، وذلك بجانب الاستخدام الأمثل[٩] للموارد الطبيعية التي سخرها الله لعباده، بما يحقق قدراً مناسباً من الادخار والاستثمار.

ثانيا : المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي :

لقد كلف الله الإنسان بالسعي في الأرض حتى يحصل على قوته ويعيش كريماً لقوله تعالى **﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴾ (٧٧ - القصص)**. لذا يجب على الإنسان الأخذ بالأسباب عن طريق العمل الجاد، مع الاهتمام بشئون التجارة والزراعة والصناعة. وقد حث الرسول ﷺ كل مسلم على ذلك حتى لا يصبح عالة على أحد يسأل الناس، فإذا اجتمع المسلمون على هذا، تستقل الأمة الإسلامية بتوفير ضرورات الحياة كالمواد الغذائية، وتحقق درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي منها، وتتجنب الاعتماد على

الدول الأخرى في إمدادها بالمواد الغذائية الضرورية[١٠]. ومن الجانب الآخر، كفلت الشريعة الإسلامية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي الحق في أن تتوافر له ضرورات الحياة الأساسية، فهي تلزم أولى الأمر في الدولة بتوفير ذلك للمواطنين حيث يقول أبو الأعلى المودودي "إن الشريعة الإسلامية تلزم أولى الأمر في الدولة أن يكفلوا الحاجات الإنسانية لكل فرد من أفراد الدولة، وأن يوفروا من بيت المال سكنا لائقا لجميع أفراد الأمة، فللقادر أن يستقل بمسكنه، ومن عجز عن بناء مسكن، فإن الدولة تعاونه في بناء مسكن له"[١١]. وفي الحديث النبوي الشريف ما يؤكد حق الإنسان في الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة مثل قول الأمام الغزالي في الأحياء "لاحق لابن آدم إلا في ثلاث: طعام يقيم صلبه، وثوب يواري عورته، وبيت يكنه، فما زاد فهو حساب"[١٢].

ولقد اجتهد الفقهاء فى تقدير الضرورات الأساسية[١٣]. التى تمثل هذا الحد الأدنى من مستوى المعيشة، والتى تتمثل فى توفير كل من الغذاء والمسكن والملبس الضروري لأفراد الطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع الإسلامى. وذلك لسد حاجاتهم الضرورية على أن تبلغ حد الكفاية لا حد الكفاف، بما تغنيهم عن ذل السؤال؛ حيث يأتى فى مقدمة الضرورات الأساسية الضرورات الغذائية اللازمة لحياة الأفراد .

فإذا لم يكف عمل الفرد تغطية حاجاته الضرورية يتعين على الحاكم – ولي الأمر – كفالة الضرورات الغذائية لمن لا يحصل عليها، وذلك من خلال موارد الزكاة التي تقوم الدولة بجمعها وتوزيعها على الفقراء؛ وعن طريق آلية التكافل الاجتماعى من خلال الصدقات الاختيارية، وكذلك الكفارات التى فرضها الله على من يأتى بذنوب معينة، وكل هذه المصادر تسهم فى ضمان الحد الأدنى من الغذاء للجميع . وفي معالجة الرسول صلى الله عليه وسلم للفقر وتوفير الغذاء للناس كان يأمر بأن لا يرد سائلا ولو بشيء بسيط[١٤]. كما كان عمر بن الخطاب يتعهد الفقراء ويرعاهم ويوفر لهم حاجاتهم الضرورية من الغذاء والكساء[١٥]. ومن الإجراءات التي اتخذها عمر بن الخطاب لمواجهة مجاعة الرمادة أنه أمر بأخذ نصف العشر من تجار أهل الذمة لتشجيع وصول الطعام إلى المدينة المنورة لتوفير الغذاء. كما أنه لم يطبق حد السرقة على فاعلها بسبب تدهور الحالة العامة وانتشار المجاعة وشدة حاجة الأفراد للطعام[١٦] .

المفهوم الأول : يتمثل في **ضمان الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أية فترة من الزمن.** وهذا المفهوم مطلق، حيث يتمثل في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد في المجتمع، أي حد الكفاف، مع ضمان استمرار تدفقها لكل فرد ومن يعولهم. وهذا المفهوم يصلح للبلاد الإسلامية الفقيرة

التى سبق تصنيفها فى المجموعة الثالثة، من حيث أنها يجب أن تلتزم بتحقيق سياسة تضمن وصول الضرورات الغذائية الأساسية لجميع أفراد المجتمع الإسلامى فى الأجل القصير، وإلى أن يتم زيادة عرض الغذاء بشكل أو بآخر. ويتميز هذا المفهوم بأنه يحقق العدالة المطلقة في توزيع الغذاء بين أفراد المجتمع الإسلامى فى ظروف الاختلال الشديد فى عرض الغذاء، وهذا ما فعله الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في عام الرمادة، حيث أنه كان على استعداد إذا ساءت الأمور أكثر أن يجعل الجموع الموجودة حول المدينة يدخلون على أهالى المدينة ويشاركونهم طعامهم، فقد روى أنه قال "لو لم أجد للناس من المال ما يسعهم إلا أن أدخل على كل أهل بيت عدتهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم حتى يأتى الله بحيا فعلت، فإنهم لن يهلكوا عن أنصاف بطونهم"[١٧]. كما حرم عمر بن الخطاب على نفسه كل ما لذ وطاب من الطعام أسوة بحال عموم العباد في بلاده .

إن ضمان تحقيق مستوى الضرورات الأساسية من الغذاء لأفراد المجتمع يحقق شعور الفقراء بضمان حصولهم على الضرورات الغذائية الأساسية، وعدم تعرضهم للأمراض بسبب الجوع، وهو ما يساعد على حدوث استقرار اجتماعى داخل المجتمع، وتحسن فى مستويات الصحة العامة، وبالتالى يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، يزيد مستوى الدخل القومي الحقيقى في المجتمع، بالإضافة إلى تزايد مقدرة المجتمع على استغلال موارده، ومن ثم تتحول الدول الفقيرة – مع مرور الزمن – إلى دول متوسطة الدخل وتنطلق فى مسار التنمية الاقتصادية. ويترتب على نمو المجتمع الإسلامي وتقدمه أن تصبح الضرورات الغذائية مسألة نسبية وليست مطلقة .

ويتميز المفهوم الإسلامي الأول للأمن الغذائي بأنه يركز على إشباع حاجات الفقراء، كما أنه يحقق العدالة المطلقة بين أفراد المجتمع الإسلامي فى حالة الأزمات الغذائية الحادة.

المفهوم الثاني : ويمكن القول بأن الأمن الغذائي من وجهة النظر الإسلامية يتمثل فى "**ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن**"[١٨]. ويتفاوت المستوى المعتاد من الغذاء الحلال في المجتمعات الإسلامية حسب الحالة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي. فإذا كان المجتمع الإسلامي متمتعا بحالة من التقدم الاقتصادي؛ فإن المستوى المعتاد من الغذاء قد يرتفع إلى حد الكماليات، طالما وضعنا ضرورة توافر شرط الحلال، ويقصد بشرط الحلال أن المستوى المعتاد من الغذاء لا يمكن الاعتراض عليه إلا إذا كان ضمن المستوى المعتاد سلع محرمة شرعا. وذلك لقوله تعالى **﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (٣٢ – الأعراف).**

ولذا فإن المستوى المعتاد من الغذاء لا يتعارض مع الإسلام. ومستوى الأمن الغذائي في هذه الظروف يعني المحافظة على المستوى الغذائي الكمالي الذي اعتاد عليه المجتمع . أما إذا كان المجتمع الإسلامي يعاني من شدة اقتصادية بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادي – وهذه الظروف هى التي تشهدها الغالبية العظمى من الدول الإسلامية المعاصرة – فإن المستوى المعتاد من الغذاء ينخفض إلى مستوى الضرورات الأساسية من الأقوات وضمان استمرار تدفقاتها. ويسمى ذلك بالمستوى الضروري للأمن الغذائي، وهو مستوى مطلق يتحدد بكمية الغذاء اللازمة لإبقاء الفرد المسلم على قيد الحياة، ولكنه عند الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال، والذي يضمن لكل فرد عامل ومن يعولهم الأقوات الغذائية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، أي حد الكفاف. ويؤكد الإسلام حق كل فرد في الحصول على المستوى الغذائي الضروري ونجد ذلك من الأدلة في الأحاديث النبوية الشريفة ما يؤكد حق كل فرد مسلم في المستوى الغذائي الضروري، ومن ذلك قول الرسول ﷺ "ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال بيت يكنه وثوب يواري عورته وجلف الخبز والماء" **(رواه الترمذى والحاكم وصححاه)** ، ومن ثم، فالإسلام لا يقبل التدني عن مستوى الكفاف الذي يعد ضرورة شرعية[١٩] بالنسبة لجميع أفراد المجتمع الإسلامى في أي فترة من الزمن. وهذا هو المفهوم الأول الذى سبق تناوله، وهكذا لا يتعارض المفهوم الثانى للأمن الغذائى مع المفهوم الأول بل يتضمنه .

ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاق على ضرورة توافر المستوى المعتاد من الغذاء لا يتعارض مع إمكانية تفاوت هذا المستوى في نفس المجتمع الواحد من فئة (طبقة) إلى أخرى حسب مستوى دخل كل طبقة ؛ ففي حالة الطبقات الغنية يكون المستوى المعتاد من الغذاء لهذه الطبقة هو المستوى الكمالي للأمن الغذائي . وفي حالة الطبقات المتوسطة يتراوح المستوى المعتاد من الغذاء لهذه الطبقة بين المستوى الكمالي والمستوى الضروري للأمن الغذائي، يسمى هذا بالمستوى الحاجي للأمن الغذائي . وفي حالة المستوى المنخفض للدخل للطبقات الفقيرة، فإن المستوى المعتاد من الغذاء لهذه الطبقة يكون عند الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال، ويسمى بالمستوى الضروري للأمن الغذائي .ومعنى مفهوم الأمن الغذائى فى هذه الحالة أن يكون المجتمع الإسلامى قادراً فى أى فترة من الزمن على توفير المستوى الغذائى لكل طبقة من طبقات المجتمع حسب قدرتها مع ضمان الحد الأدنى من الغذاء لفقراء المجتمع دائماً .

ويتميز هذا المفهوم بأنه يحقق قدراً كبيراً من العدالة – برغم تفاوت المستوى المعتاد من الغذاء من مجتمع إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى – حيث يسعى المفهوم أولا إلى توفير المجتمع المستوى الضروري للأمن الغذائي للطبقات الفقيرة، ثم بعد ذلك يسمح بوجود درجة

من التفاوت في المستوى المعتاد لكل طبقة من طبقات المجتمع حسب مستوى دخلها. وهذا التفاوت في المستوى المعتاد من الغذاء مسموح به إسلاميا. كما يتميز هذا المفهوم بأنه حركى، بمعنى أنه في الأجل الطويل، ومع افتراض تزايد مستوى دخول الأفراد في المجتمع، قد تتطلع الطبقات الأقل دخلاً إلى تقليد مستوى استهلاك الطبقة الأعلى دخلاً منها، وينعكس هذا السلوك على المستوى المعتاد من الغذاء. ويستمر المجتمع قادراً على توفير هذا المستوى مع استمرار نموه وزيادة دخله الحقيقى .

ويلاحظ ضرورة قيام المجتمع الإسلامى بترشيد استهلاك الغذاء لدى أفراده عندما يصل إلى المستوى الكمالي، لأن هناك حاجات أخرى يتطلبها المجتمع غير الغذاء. فعقائديا يجب علي المسلم ألا يفرط في استهلاك الكماليات الغذائية ويقوم بالاعتدال في استهلاكها، وترشيد استهلاكه من الغذاء وذلك لقوله تعالى ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ (٣١ - **الأعراف**). كذلك قول الرسول ﷺ "ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه بحسب ابن آدم لقيمات يقمن بها صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه" (**رواه الترمذى**). وقول الرسول ﷺ "أن المؤمن يأكل في معي واحد وأن الكافر يأكل في سبع أمعاء" (**رواه البخاري**). كما أن الركن الرابع للإسلام هو الصوم (صيام شهر رمضان)، من ذلك يتضح حرص الإسلام على الاعتدال في الاستهلاك. وعلى ذلك، فإن هذا المفهوم يركز على بعد تنموي، يتمثل في أنه عند مرحلة معينة من الدخول يجب على المجتمع أن يكتفي بالحاجيات الغذائية، وأن تنصرف مجهوداته إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

المفهوم الثالث : ركز المفهومان السابقان على حل مشكلة الأمن الغذائي على المستوى القومي. ويركز المفهوم الثالث على حل مشكلة الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولى، وذلك نظراً لاتساع نطاق العالم الإسلامي. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة وحدة الأمة الإسلامية ، ويتمثل في **توفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين عن طريق تعاونهم على المستوى الدولى.** وهذا المفهوم للأمن الغذائي يركز على تحقيق قدر من التكامل الإقليمي بين الدول الإسلامية المعاصرة، بهدف علاج مشكلة الأمن الغذائي، وطبقا لهذا المفهوم، فإن الأمن الغذائي في كل جزء من أجزاء العالم الإسلامي هو تحقيق الاحتياجات الغذائية الضرورية لهذا الجزء عن طريق تعاون - تكامل - جميع أجزاء العالم الإسلامي. بمعنى أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب ضرورة تحقيق التكامل الغذائي على مستوى العالم الإسلامي ككل، حيث يقوم البلد الإسلامي ذات العجز الغذائي بتغطية هذا العجز عن طريق الفائض لدى البلاد الإسلامية الأخرى. ومن ثم، يتحقق الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم الإسلامي بتعاون أجزائه كلها. وقد حدث ذلك - بالفعل - في عهد الخليفة الراشد عمر بن

الخطاب، فقد استطاع أن يقضي على مجاعة عام الرمادة بتعاون جميع الأمصار، حيث جلب الطعام من بعض الأمصار الإسلامية ذات الفائض الغذائي، وكان يشرف بنفسه على عملية توزيع الغذاء وإطعام المسلمين[٢٠]. وبالتالي، فإن الاستعانة بأمصار العالم الإسلامي لمد إخوانهم المتضررين من المجاعة بما يحتاجونه من طعام، هو تعبير صادق عن أحد مبادئ الإسلام، وهو تعاون المسلمين فيما بينهم، وذلك لقوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ **(٢ – المائدة)**. ومفهوم وحدة العالم الإسلامي واضحا تماما لا يقبل الشك والجدل، وذلك لقوله تعالى ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ **(٩٢ – الأنبياء)**. وقول الرسول ﷺ "مثل المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى"[٢١]. الأمر الذي يؤكد أواصر الإخاء الإسلامي ، وأن المسلمين بإمكانهم مساعدة بعضهم بعضاً ولا حاجة لهم بمساعدات غير المسلمين؛ خاصة مع اختلاف الظروف الطبيعية والمناخية والاقتصادية بين الدول الإسلامية المعاصرة، وبالتالي، من السهل تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى العالم الإسلامي، والذي يسمح بالاستفادة من المزايا النسبية المتاحة داخل كل دولة على حدة. ويوضح تاريخ العالم الإسلامى وجود بعض الدول الإسلامية الأكثر مقدرة من الناحية المالية والانتاجية من دول أخرى، ولذا، فإن عملية التعاون بين بلدان العالم الإسلامى من المؤكد أنها تقضى على المشاكل التى تواجهها، ومن بينها مشكلة الأمن الغذائى. وقد تم ذلك بالفعل فى عام الرمادة عندما قضى عمر بن الخطاب ﷺ على المجاعة بتعاون أمصار الدولة الإسلامية. ومن ثم، يستطيع العالم الإسلامي المعاصر مساعدة بعضه بعضاً وحل مشكلة الأمن الغذائي التي تواجهه عن طريق التكامل الغذائي.

ثالثا : مستويات الأمن الغذائي من المنظور الإسلامي :

ومن العرض السابق للمفاهيم الإسلامية للأمن الغذائي يمكن أن نستخلص المستويات المختلفة للأمن الغذائي من المنظور الإسلامي؛ فمن وجهة النظر الإسلامية يوجد للأمن الغذائي ثلاثة مستويات متدرجة بدءاً من "المستوى الضروري للأمن الغذائي" ، ومرورا "بالمستوى الحاجي للأمن الغذائي" ثم "المستوى الكمالي للأمن الغذائي" . ويتوقف مستوى الأمن الغذائي الذي يحققه المجتمع وطبقاته على الحالة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الإسلامي، وعلى مستوى دخل كل طبقة من طبقاته .

١ – **المستوى الضروري للأمن الغذائي:** ويتمثل هذا المستوى في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد – أي حد الكفاف – ويضمن المجتمع استمرار تدفقها لكل فرد ومن يعولهم[٢٢]، وذلك في حالة تدهور الحالة

الاقتصادية للمجتمع بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادي، وأن يضمنها للطبقات الفقيرة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً .

٢ - **المستوى الحاجي للأمن الغذائي:** ويتمثل هذا المستوى في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال، والذي يرتفع عن الحد الأدنى الضروري للكفاف، ولكنه يقل عن المستوى الكمالي، والذي يمكن التخلي عنه بلا أية أضرار للصحة العامة(٢٣). وذلك في حالة تحسن الحالة الاقتصادية للمجتمع ، وأيضا في حالة الطبقات ذات الدخول المتوسطة في المجتمع.

٣ - **المستوى الكمالي للأمن الغذائي:** ويتمثل في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال التي ترتفع عن الحد الأدنى وتصل إلى المستوى الكمالي. ويسمى - أيضا - ذلك المستوى "مستوى تمام الكفاية للأمن الغذائي"، بمعنى أن المستوى المعتاد من الاحتياجات الغذائية الحلال قد وصل إلى حد الكماليات، وهذا المستوى مقبول من الناحية الإسلامية وذلك طالما وضعنا شرط الحلال لقوله تعالى ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ**﴾ (٣٢ - **الأعراف**).. وهذا المستوى يعني المحافظة على المستوى الكمالي الذي اعتاد عليه المجتمع الإسلامي، وهو مستوى مطلق قد يتشابه مع المستوى المعياري للأمن الغذائي الذي يعتمد على تحديد سعرات حرارية قياسية تلزم لحياة صحية نشطة لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط(٢٤). ويتحقق هذا المستوى للمجتمع في حالة تقدم المجتمع الإسلامي، ويتحقق - أيضا - للطبقات الغنية داخل المجتمعات الأخرى.

رابعا : أبعاد المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي :

ومن العرض السابق للمفاهيم الإسلامية للأمن الغذائي يمكن أن نستخلص عدداً من الأبعاد المختلفة التي يدور حولها مفهوم الأمن الغذائي من المنظور الإسلامي. فمن الملاحظ ، أن المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي يدور حول عدد أكبر من الأبعاد التي يدور حولها المفهوم الوضعي للأمن الغذائي ، فعلاوة على أبعاد المفهوم الوضعي : الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والديناميكية ، فإنه يضيف بعدين آخرين هما، البعد العقائدي والبعد الإقليمي .

١ - **البعد الاقتصادي :** يتضح هذا البعد من العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية. والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية، والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ، ومدى استقرار أسواق هذه السلع . وتشير التعريفات السابقة إلى أهمية توفير الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية.

فليس من الضروري أن يتم توفير الغذاء من المصادر المحلية فقط (حالة الاكتفاء الذاتي)، إنما يمكن اللجوء إلى العالم الخارجي لتغطية العجز الغذائي . ويتضمن البعد الاقتصادي **جانباً تنموياً** يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية ، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية. فضلا عن أن شعور الطبقات الفقيرة بأنها لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعاً من الاستقرار الداخلي الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية . وذلك من خلال توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء التي تمكن الأفراد – كعناصر إنتاجية – من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢٥]. وعلى العكس من ذلك ، فإن تدهور مستوى التغذية ينعكس – مستقبلا – علي تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري ، ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظراً لعدم صلاحيته ، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره أهم عناصر الإنتاج المتوافرة في البلاد النامية ، الأمر الذي يدفعها إلى المحافظة على هذا العنصر وتنميته. كذلك يتضمن البعد الاقتصادي **جانباً زراعياً** يتمثل في تحديد السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة ، والتي تتمثل في تحديد المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة ، واستخدام الميكنة الزراعية ، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك ، وأثر ذلك على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي .

٢ – **البعد الاجتماعي والسياسي :** ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم ، فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الأخر لحق الغذاء ، أى أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء لكل مواطن . وتركز التعريفات السابقة على ضرورة توافر المستوى الضرورى للأمن الغذائى لكل فرد من أفراد المجتمع ، لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة ؛ حيث أن عدم توافر المستوى الضرورى للأمن الغذائى في المجتمع ، وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع، لابد وأن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة [٢٦]؛ حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، والمثال على ذلك، أحداث الشغب التي حدثت في مصر في يناير ١٩٧٧ عقب عزم الحكومة المصرية على رفع أسعار الغذاء والوقود بصورة فجائية، والتي انتهت بالرجوع عن هذه الزيادة الفجائية، لامتصاص غضب الشعب من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية،

ثم تطبيق ذلك بصورة تدريجية . هذا ، إلى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء الممثلة في الجوع هي المسئولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم. كذلك كثيراً ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية ، مثال ذلك ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ ، فقد كانت الدول النامية في أشد الحاجة إلى المعونات الغذائية ، بينما تركزت هذه المعونات الغذائية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لكمبوديا وجنوب فيتنام ، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب للتأثير السياسي[٢٧]. وخلاصة القول ، إن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلاد أم خارجها .

٣ -**البعد الحركي Dynamic** : ويتمثل هذا البعد في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي ، وذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء ، الفطرية منها والمكتسبة . وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها ، وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة ، فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة ، والتي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوم أساسا بظاهرة الندرة[٢٨]. وبناء على ذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد وأن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة ، ويختلف من فترة زمنية إلى أخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة .

٤ – **البعد العقائدي** : ويتمثل هذا البعد فى أن تمسك أفراد المجتمع الإسلامى بالعقيدة الإسلامية من خلال – التزامهم بالإيمان القوي بأن الله هو الرزاق، وأنه لن يترك مخلوقا دون كفايته من الرزق. وأن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق. وأن تقوى الله والالتزام بمنهج الله ينميان الأرزاق – فإن ذلك يعطي للفرد داخل المجتمع الإسلامي أمنا معنويا وهدوءاً وسكينة تمكنه من العمل والإنتاج والضرب في الأرض. وهذا في حد ذاته يضمن عقائديا تحقيق الأمن الغذائي. كما يتضمن البعد العقائدى **جانباً اجتماعياً** يتمثل فى آلية التكافل الاجتماعى ودورها فى تحقيق الأمن الغذائى عن طريق الزكاة والصدقات الاختيارية والقروض الحسنة والكفارات. فضلاً عن أن البعد العقائدى يمثل محور ارتكاز الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والديناميكية من وجهة النظر الإسلامية .

٥ – **البعد الإقليمي أو الدولى** : ويتمثل هذا البعد في دراسة كيفية تكامل الدول الإسلامية في مجال انتاج الغذاء وتصديره واستيراده. لأن الدول الإسلامية فى أى مكان على الأرض

تعتبر أمة واحدة، ومفهوم الأمة الواحدة هو المفهوم الذى حكم العلاقات بين الدول الإسلامية فى العصور الإسلامية الأولى. وفى الوقت الحاضر أصبح هناك كيانات مستقلة فى الواقع العملى، وهذا يتطلب من الدول الإسلامية المعاصرة ضرورة التكامل فيما بينها. وعليه، يركز هذا البعد على تحقيق قدر من التكامل الإقليمي أو الدولى بين الدول الإسلامية المعاصرة، بهدف علاج مشكلة الأمن الغذائي؛ نظراً لأن التكامل فى مجال الغذاء بين الدول الإسلامية يحقق الاكتفاء الذاتي على مستوى العالم الإسلامي ، ويسمح بالاستفادة من المزايا النسبية المتاحة داخل كل دولة على حدة . ويؤكد أواصر الإخاء الإسلامي، وأن المسلمين بإمكانهم مساعدة بعضهم بعضاً ولا حاجة لهم بمساعدات غير المسلمين.

خامساً : السياسة الإسلامية المقترحة لتحقيق الأمن الغذائى فى العالم الإسلامى المعاصر :

وتهدف السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائي إلى إشباع الضرورات الغذائية الأساسية التي تمثل مستوى الكفاف؛ وتعتمد السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائي على تطبيق الشريعة الإسلامية والتمسك بجوهر العقيدة الإسلامية. وتتحقق السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائي من خلال الوسائل التالية :

١ - تنمية الإنتاج المحلي من الضرورات الغذائية الأساسية.

٢ - ترشيد استهلاك الغذاء .

٣ - تكوين مخزون استراتيجى من الضرورات الغذائية الأساسية وبعض الحاجيات.

٤ - إعادة توزيع الدخل القومى والتكافل الاجتماعي.

٥ - التكامل مع الدول الإسلامية في مجالات إنتاج الغذاء وتخزينه وكذلك فى مجال التجارة الدولية.

٦ - تنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية.

وهذه الوسائل الستة السابقة ضرورية لتحقيق الأمن الغذائى بالنسبة للدولة الإسلامية الواحدة، حيث يتحقق جزء من الأمن الغذائى من داخل الدولة من خلال إنتاجها المحلى، والجزء المتبقى من الأمن الغذائى يتحقق بتكامل الدولة الإسلامية مع الدول الإسلامية الأخرى. وبالنسبة لتحقيق الأمن الغذائى للأمة الإسلامية فإنه يتم من خلال الوسائل الأربعة الأولى فقط، لأن الأمة الإسلامية وحدة واحدة ومتكاملة وليس لها حدود. وفيما يلى عرض وسائل السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائي.

١ – تنمية الانتاج المحلي من الضرورات الغذائية:

إن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى تتضمن تنمية الانتاج الغذائي فى شكله الوضعى بقيود شرعية محددة ، وذلك بالنسبة لإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الضرورات الغذائية الأساسية التي لا غنى عنها لأي فرد ، ففى الحديث النبوي الشريف ما يؤكد حق الإنسان في الحد الأدنى من المعيشة مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم "ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال بيت يكنه وثوب يواري عورته وجلف الخبز والماء" **[رواه الترمذي والحاكم وصححاه]**. ولقد تناول الإمامان الغزالي والشاطبي الضرورات الخمس، وبيّنا أن منها حفظ النفس، فإذا اعتبرنا حفظ النفس بمفهومه المطلق الذي ورد في الحديث فإنه لا يزيد من ناحية الغذاء عن الحد الأدنى منه أو المستوى الذي يكاد يكفي معيشة المرء من يوم لليوم التالي، وهذا ما يعرف بمستوى الكفاف في الفكر الوضعي ؛ حيث أن هذا المستوى حق ثابت ومؤكد، لأن بدونه يحدث ضعف شديد أو مرض أو موت لمن لا يحصل عليه ، ولذا ، فإن من الواجبات الشرعية التي تقع على الحكومة أن تضمنه لأي فرد لا يستطيع الحصول عليه.

إن تنمية إنتاج الضرورات الغذائية الأساسية من المنظور الإسلامى يتطلب إحياء النظم الشرعية والتمسك بالقيم الإسلامية المحددة لإنتاج الغذاء . ومن أهم النظم الشرعية المؤثرة فى إنتاج الغذاء نظام ملكية الأرض الزراعية (الإحياء والإقطاع)؛ ونظم استغلال الأرض الزراعية (المساقاة والمزارعة والإجارة)، ونظام الرى الإسلامى. كذلك ترتبط هذه النظم الشرعية بمجموعة من القيم الإسلامية المؤثرة فى إنتاج الغذاء من أهمها عمارة الأرض ، وفضل الزراعة، ومبدأ ملكية الأرض الزراعية لمن يقوم باستغلالها ، وقيمة العمل وواجب إعفاف النفس لكفايتها من الضرورات، وقيمة الارتقاء والتقدم . وعليه، فإن قيام المجتمع الإسلامى بإحياء النظم الشرعية والتمسك بالقيم الإسلامية المحددة لإنتاج الغذاء سوف يضمن إشباع الضرورات الغذائية الأساسية ، لأن تنمية إنتاج الغذاء من المنظور الإسلامى يتم وفقاً لأولويات معينة؛ حيث تعطى الأولوية لانتاج الضرورات الغذائية الأساسية .

إن دور الحكومة فى النظام الإسلامى يتمثل فى رسم السياسة الاقتصادية الشرعية التي تضمن مستوى الكفاف لجميع أفراد المجتمع، عن طريق توجيه النشاط الإنتاجي الوطني الخاص ومراقبته في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة حتى يمكن ضمان استمرار إنتاج الغذاء الأساسي للحياة وتدفقه بأسعار في متناول أدنى الدخول في أية فترة من الزمن[٢٩] ؛ كما يجب على الحكومة أن توفر المناخ الملائم للقطاع الخاص لكى يقوم بهذا الدور، فإذا لم يستطع القطاع الخاص القيام بذلك يمكن للحكومة أن تدعمه اقتصادياً عن طريق إقامة النشاط العام الذي يستطيع أن يسهم معه أو يعاونه فالقطاع الخاص منوط بأداء جميع مهام الإنتاج باستثناء

ما يقع في إطار ما يعتبر شركة بين الناس جميعا لقول الرسول ﷺ "**الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ**". والحكومة لا تدخل بعد ذلك إلا بدعم قد تعطيه للنشاط الخاص، أو بعض المشروعات العامة تقيمها، حتى تعينه على أداء مهامه – وهذه إجمالاً في حكم الظروف الاستثنائية – فإذا انتهت تلك الظروف انتهت معها الحاجة إلى الدعم أو إلى المشروعات العامة المساعدة .

إن أهم مسئوليات الدولة الإسلامية نحو إنتاج الضرورات الأساسية إعداد السياسات الاقتصادية الملائمة لهذا الغرض؛ والتى تتضمن ما يلى:

١ – إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الكلية بهدف إعطاء مزيد من الاهتمام بالزراعة بصفة عامة، وتنمية الإنتاج من الضرورات الغذائية بصفة خاصة. وذلك بالتمسك بفضل الزراعة فى عمارة الأرض.

٢ – إعادة النظر في سياسة الأسعار الرسمية المنخفضة للحبوب، والتي أدت إلى انكماش الإنتاج المحلي منها.

٣ – يجب إحياء الأنظمة الشرعية المؤثرة فى إنتاج الغذاء .

٤ – يجب على الحكومة في الدول الإسلامية أن توجه الأفراد وتمدهم بالمساعدات الفنية وتشجعهم بكافة الوسائل حتى يتم إنجاز هدف الاكتفاء الذاتي من الضرورات الغذائية.

٥ – لا بد من تأكيد إنتاج الغذاء الأساسي الضروري للحياة واستمرار تدفقه، والذى ينبغي أن يعتمد في المجتمع الإسلامي اعتماداً كاملاً على موارده الذاتية الداخلية لا غير .

٦ – يلزم تأكيد ضرورة حماية النشاط الإنتاجي المحلي من الضرورات الغذائية حماية تامة ضد خطر المنافسة الأجنبية، كذلك ضد خطر المعونات الأجنبية.

٢ – ترشيد استهلاك الغذاء :

يعد ترشيد استهلاك الغذاء من وسائل تحقيق السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى، وذلك بالتمسك بالقيم والسلوك الإسلامي اللتان ترشد استهلاك الغذاء. ومن أهم القيم الإسلامية فى هذا المجال هو الطلب الحلال الذى يتسم بالرشد ، ويتصف بعدم الإسراف والتبذير . وكذلك من أهم السلوك الإسلامي أن يكون طلب المستهلك المسلم من الغذاء فى إطار الأسرة ، والتسمية على الطعام والاجتماع عليه ، وعدم ترك بقايا طعام في الأوانى. وفيما يتعلق بتغذية الطفل ، يوصى الإسلام بأن تتم رضاعة الطفل فى عامين. وبذلك تحقق القيم والسلوك الإسلامي ترشيد استهلاك الغذاء خلافاً لما هو مستقر عليه فى السياسات الوضعية التى تستند إلى إدارة الأسعار واستخدام نظم الضرائب أو الحصص التموينية.

إن تمسك أفراد المجتمع الإسلامي بالقيم الإسلامية بإحياء السنن الإسلامية يستلزم نشر نماذج معينة من السلوك الإسلامى عن طريق الدعوة، اعتماداً على مخاطبة قلوب المسلمين وعقولهم؛ فإذا حققت الدعوة ثمرتها، فإن حجم الاحتياجات الغذائية للمجتمع سوف تنخفض تلقائياً، فضلاً عن أن ترشيد استهلاك الغذاء إلى أقصى حد، يعني أن الفاقد الذي يترتب على وجود العادات الاجتماعية والسلوك الشائع سوف يختفي، فالفاقد الغذائي الذي يتركه الناس دون استهلاك ويتم إلقائه في المهملات بجوار المطاعم في البلاد النفطية الإسلامية ما يكفي لإطعام أعداد من المسلمين ضعف الذين قدم لهم الطعام أصلاً. لذلك، تصبح مشكلة الأمن الغذائي أقل حدة، وربما تحل في بعض الظروف تماماً، مما قد يسهم في تحقيق المستوى الحاجى للأمن الغذائى.

٣ - تكوين مخزون استراتيجي من الضرورات الغذائية الأساسية وبعض الحاجيات:

تتضمن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى ضرورة قيام المجتمع الإسلامى بتكوين مخزون استراتيجي من الضرورات الغذائية الأساسية، ومن بعض الحاجيات الغذائية . وذلك بهدف وقاية المجتمع الإسلامى من التعرض لأزمات غذائية فى الضرورات الغذائية الأساسية، وفى بعض الحاجيات الغذائية.

أ - **تكوين مخزون استراتيجي من الضرورات الغذائية الأساسية :** يجب ألا يرتبط انتاج الضرورات محلياً بهدف تغطية الاستهلاك الجارى فقط بل لابد من الاحتياط للظروف غير المواتية التى قد تتعرض لها البلاد الإسلامية، والتى تؤدى إلى حدوث نقص حاد في انتاج الضرورات الغذائية الأساسية بسبب حدوث تغيُّرات مناخية حادة أو جفاف المياه أو الآفات الزراعية. ولذلك يلزم لتحقيق المستوى الضرورى للأمن الغذائي تكوين مخزون استراتيجى من الضرورات الغذائية في الأوقات العادية ، مع الاهتمام به بشكل خاص في حالة توقع أية أزمات غذائية على المستوى المحلي أو مستوى المجتمعات الإسلامية الأخرى.

ب - **تكوين مخزون استراتيجي من بعض الحاجيات الغذائية:** يرتبط انتاج الحاجيات الغذائية بتوافر الميزة النسبية للدولة فى إنتاجها، فإذا لم تتوافر هذه الميزة النسبية فيمكن للدولة الاتجاه نحو الاستيراد من الدول الإسلامية الأخرى، نظراً لصعوبة الاستغناء عن واردات الحاجيات الغذائية في أية دولة، والأمر الأقرب إلى المنطق هو الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من بعض الحاجيات الغذائية يقي المجتمع خطورة الأزمات الغذائية التي تترتب على عوامل عشوائية غير متوقعة.

٤ - إعادة توزيع الدخل القومى وتحقيق التكافل الاجتماعي :

تتضمن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى ضرورة قيام المجتمع الإسلامى بإعادة توزيع الدخل وتحقيق التكافل الاجتماعى بإحياء فريضة الزكاة بالإضافة إلى تنظيم جمع الصدقات وإنفاقها وأحياء جميع أشكال التكافل الاجتماعي التي يحث عليها الإسلام، وسوف ينعكس أثر هذا كله على حالة التغذية وجميع الأحوال المعيشية الأخرى لعامة السكان ؛ فإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الزكاة والصدقات الاختيارية والكفارات و غير ذلك من أشكال التكافل كفيلة بإشاعة الحد الأدنى من الأمن الغذائي في المجتمع . كما أن مشروع لحوم الأضاحي الذي قام به البنك الإسلامي بجدة في السنوات الأخيرة خير إثبات على إمكانية الاستفادة من الموارد الغذائية المتولدة عن الصدقات وممارسة الشعائر على أوسع نطاق ، ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الدولي(٣٠).

٥ - التكامل مع الدول الإسلامية في مجالات انتاج الغذاء وتخزينه وكذلك فى مجال التجارة الدولية :

تتضمن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى ضرورة قيام الدول الإسلامية بالتكامل فيما بينها في مجالات انتاج الغذاء وتخزينه وكذلك فى مجال التجارة الدولية. وذلك بهدف وقاية المجتمع الإسلامى من التعرض لأزمات غذائية فى الضرورات الغذائية الأساسية وفى بعض الحاجيات الغذائية. وتتشابه السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى مع التوجه الدولى بالتكامل الزراعى والغذائى بين البلاد النامية. بالرغم من أهمية هدف التكامل الاقتصادي الإسلامي إلا أن تحقيقه يواجه بعض العقبات السياسية والاجتماعية في ظل الظروف المعاصرة، ومن ثم، تتضح الحاجة الماسة إلى سياسة عملية طويلة الأجل حتى يصبح التكامل الاقتصادي فى مجال الغذاء أمراً واقعياً. وتتمثل مراحل التكامل الاقتصادي في ظل الظروف المعاصرة فيما يلى :

١ - تصفية التبعية الاقتصادية تجاه الكتلة المتقدمة اقتصاديا، وبناء دعائم الاستقلال الاقتصادى.

٢ - تقوية أواصر التعاون الاقتصادي في جميع المجالات.

٣ - اتخاذ ما يلزم من خطوات نحو التكامل الكلي أو الوحدة الاقتصادية الكاملة.

إن التكامل الغذائى بين البلدان الإسلامية يشمل مجالات انتاج الغذاء طبقاً للمزايا النسبية بين كل الدول الإسلامية، وتخزين الفوائض الغذائية التى تزيد عن حاجات الدولة الإسلامية، والتبادل الدولى بين البلدان الإسلامية فى تصدير واستيراد الغذاء. وعليه، فإن التكامل الغذائى بين البلدان الإسلامية يجمع بين مزايا تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي للمجموعة بأكملها وتحقيق

هدف التخصيص الأمثل للموارد على مستوى العالم الإسلامى باستمرار التخصص، وتقسيم العمل وفقاً للكفاءات النسبية بين بلدان المجموعة. وهكذا، فإن التكامل الغذائى سوف يحقق ضمانات أكبر للأمن الغذائي للمجموعة في نفس الوقت الذي يسمح باستمرار عملية التنمية بأعلى معدلات ممكنة داخل كل بلد من بلدان المجموعة وهذا أفضل وضع متصور، بما يسهم فى تحقيق مستوى الأمن الغذائى على مستوى العالم الإسلامى.

٦ – تنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية :

تتضمن السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى ضرورة قيام المجتمع الإسلامى بتنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية، فالشريعة الإسلامية لا تعارض استيراد الغذاء الحاجي أو الكمالي للعالم الإسلامي من الخارج؛ بل إن في القرآن الكريم أدلة قوية على أن تحقيق الأمن الغذائي لم يكن بعيداً عن الاستيراد، لقوله تعالى **﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [١١٢ – النحل].**

وعليه، فإن السياسة المقترحة للأمن الغذائى من المنظور الإسلامى تنظم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية على النحو التالى :

أ – تدفقات الواردات الغذائية من البلاد غير الإسلامية: يجب أولا على الدول الإسلامية أن تتكامل فيما بينها فى مجال استيراد وتصدير الغذاء، فإذا لم تتوافر ظروف التكامل يتعين عليها اتباع ما يلى:

١ – ينبغى أن يقتصر استيراد الضرورات الغذائية الأساسية على ظروف الاختلال، وبشرط عدم إمكانية تغطيتها على مستوى الدول الإسلامية. وفى هذه الحالة يكون الاستيراد اعتماداً على تمويل من الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات أو بتمويل بالاقتراض من الدول غير الإسلامية.

٢ – فى الظروف العادية يمكن استيراد الحاجيات الغذائية من الدول غير الإسلامية بتمويل من الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات.

٣ – يتم استيراد الحاجيات الغذائية الممولة بالاقتراض من الدول غير الإسلامية بشرط ترشيد عملية الاستيراد .

٤ – يمكن استيراد الكماليات الغذائية بتمويل من الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات وذلك بعد أن تطمئن الدولة الإسلامية على تغطية متطلباتها من الحاجيات، مع ضرورة ترشيد استيرادها.

٥ – يجب عدم استخدام الدولة الإسلامية أسلوب التمويل بالقروض الأجنبية بغرض استيراد الكماليات الغذائية

٦ –الرفض التام لاستخدام القروض الربوية فى تمويل استيراد الحاجيات أو الكماليات الغذائية.

ب – تدفقات المعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية : إذا كانت الدولة الإسلامية في حاجة للمعونات الغذائية كمصدر خارجي لتغطية جزء من عجز الإنتاج المحلي عن مقابلة الاحتياجات الغذائية ؛ فإن الأولوية فى قبول المعونات الغذائية تكون من الدول الإسلامية الأخرى ذات الفوائض الغذائية. وفى حالة عدم توافر هذا المصدر من دولة إسلامية يتعين قبول المعونات الغذائية من الدول غير الإسلامية وفقاً لما يلى :

١ – الضرورات الغذائية الأساسية ليست محلاً لتلقى معونات من الدول غير الإسلامية.

٢ – المعونات فى صورة حاجيات غذائية من الدول غير الإسلامية يتم قبولها بعد التأكد من حسن نوايا الدول المانحة.

٣ – يجب الامتناع عن تلقى معونات من الأجانب فى صورة كماليات غذائية من الدول غير الإسلامية لأنها تؤثر قطعا فى مناخ الاستقلال السياسى.

وتعد السياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى سياسة شاملة؛ من حيث أنها تغطى كل أبعاد الأمن الغذائى. كما أنها تعد سياسة متكاملة الجوانب تحقق المستويات المختلفة للأمن الغذائى من المنظور الإسلامى بأقل تكلفة ممكنة . والسياسة الإسلامية المقترحة للأمن الغذائى بهذا المفهوم تجعل المصلحة الخاصة تتحقق فى إطار المصلحة العامة المجتمع. وهذا ما لم يتوافر فى أية سياسة وضعية.

سادساً : الخلاصة والنتائج :

فى نهاية البحث نشير إلى النتائج التالية :

١ – يركز المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي على البعد العقائدي . والذى يستند إلى ثلاثة جوانب، **أولها:** الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق ، وأنه لن يترك مخلوقاً دون كفايته من الرزق . **ثانيها:** أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق. **ثالثها:** أن تقوى الله والالتزام بمنهجه ينميان الأرزاق .

٢ – توجد ثلاثة مفاهيم للأمن الغذائي من وجهة النظر الإسلامية ، **الأول:** يتمثل في **ضمان الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أي فترة من الزمن ،** ويركز هذا المفهوم على إشباع حاجات الفقراء، ويحقق العدالة المطلقة بين أفراد المجتمع الإسلامي فى حالة الأزمات الغذائية الحادة. **والمفهوم الثاني:** يتمثل في **ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من**

الزمن، ويتميز هذا المفهوم بأنه حركي ويحقق قدراً من العدالة برغم تفاوت المستوى المعتاد من الغذاء من مجتمع إلى آخر. **والمفهوم الثالث:** في إطار وحدة الأمة الإسلامية، ويتمثل في **توفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين عن طريق تعاونهم على المستوى الدولى.**

٣ - يوجد للأمن الغذائي من وجهة النظر الإسلامية ثلاث مستويات متدرجة بدءاً من المستوى الضرورى للأمن الغذائي ، ومروراً بالمستوى الحاجي للأمن الغذائي ، ثم المستوى الكمالى. ويتوقف مستوى الأمن الغذائى الذي يحققه المجتمع وطبقاته على الحالة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الإسلامي ، وعلى مستوى دخل كل طبقة من طبقاته . ويتمثل **المستوى الضروري للأمن الغذائي** في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد - أي حد الكفاف - ويضمن المجتمع استمرار تدفقها لكل فرد ومن يعولهم . ويتمثل **المستوى الحاجي للأمن الغذائي** في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال الذي يرتفع عن الحد الأدنى الضروري للكفاف ، ولكنه يقل عن المستوى الكمالي . أما **المستوى الكمالي للأمن الغذائي فيتمثل** في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال التي ترتفع عن الحد الأدنى وتصل إلى المستوى الكمالي. ويدور المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي حول عدد أكبر من الأبعاد التي يدور حولها المفهوم الوضعي ؛ فعلاوة على أبعاد المفهوم الوضعي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحركية، فإنه يضيف بعدين آخرين هما : البعد العقائدي والبعد الإقليمي أو الدولى.

٤ - السياسة الإسلامية المقترحة لتحقيق الأمن الغذائى تهدف إلى إشباع الضرورات الغذائية الأساسية التي تمثل مستوى الكفاف؛ من خلال الوسائل التالية :

أ - تنمية الانتاج المحلي الضرورات الغذائية الأساسية.

ب - ترشيد استهلاك الغذاء .

ج - تكوين مخزون استراتيجى من الضرورات الغذائية الأساسية وبعض الحاجيات.

د - إعادة توزيع الدخل القومى والتكافل الاجتماعي.

هـ - التكامل مع الدول الإسلامية في مجالات انتاج الغذاء وتخزينه وكذلك فى مجال التجارة الدولية

و - تنظيم تدفقات الواردات والمعونات الغذائية من البلاد غير الإسلامية لمقابلة الفجوة الغذائية .

هوامش ومراجع البحث

(١) أنظر : د. صلاح الدين التيجاني حمودى : معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة فى عام الرمادة ، **مجلة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامى**، م١ ، ص ٧٩ .

(٢) **انظر:** د. صلاح الدين نامق: "التنمية الاقتصادية ومشكلة الغذاء في العالم الإسلامي" ، **المجلة الزراعية**، العدد الثاني ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٨، ص ٥٨.

(٣)**انظر :** د. عبد الرحمن يسري أحمد : **قضايا اقتصادية مصرية معاصرة** ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٤٨ ، ٤٩.

(٤) **انظر :** سيد قطب : **فى ظلال القرآن** ، تفسير الآيتين ٩ ، ١٠ من سورة فصلت.

(٥) **انظر:** ابن كثير : **تفسير القرآن العظيم** ، الجزء الرابع ، مكتبة دار التراث ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، ص ص ٤٢٤،٤٢٥

(٦) ابن سعد: **كتاب الطبقات**، المجلد الثالث، بيروت، بدون تاريخ ، ص ص ٣١٣، ٣١٤.

(٧)**انظر :** د. عبد الرحمن يسري أحمد : **التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ص ١٦ ، ١٧ .

(٨) **انظر:** د. حسين شحاته: **مشكلة الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ١٩٨٩، ص ١٧.

(٩) يختلف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية فى الإسلام عن المفهوم الوضعي ، وذلك في تأكيد المفهوم الإسلامي أهمية عنصر الحلال عند استخدام الموارد الطبيعية داخل المجتمعات الإسلامية .

(١٠) **انظر:** محمود شلتوت: **الإسلام عقيدة وشريعة**، دار الشروق ، ١٩٧٢، ص ٢٧٤.

(١١) انظر: إسماعيل بدوي: **دعائم الحكم والنظم الدستورية المعاصرة – الحريات العامة**، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص ١٠٣.

(١٢) **انظر:** الأمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي: **أحياء علوم الدين** ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ،دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤٠٦ه /١٩٨٦ م ، ص ٢٢٢). وقد كان الرسول ﷺ يعيش على أقل القليل ، حيث كان يكتفي بالقليل من الطعام. ويتضح ذلك من حديث عائشة رضي الله عنها "قالت: ما شبع آل محمد من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض رسول الله ﷺ" **(رواه البخاري ومسلم)**. وكانت حياة الرسول ﷺ عند مستوى الكفاف؛ حيث ذكر أبي هريرة ﷺ "أن عيشة المصطفى ﷺ كانت كلها كفافا على قدر الحاجة مع قناعة وزهد ورضا، وما مر عليه شبع مطلقا هو وأهله حتى فارق الدنيا. كما كان أصحاب الرسول ﷺ يقبلون العيش على القليل من الدنيا؛ ما يؤكد ذلك حديث أبي

هريرة ﷺ "أنه أصابهم جوع وهم سبعة، قال فأعطاني النبي ﷺ سبع تمرات لكل إنسان تمرة" **(رواه بابن ماجة بإسناد صحيح)**.

(١٣) ومن الضروريات -كما يقول الأمام الشاطبى- التي بها حِفْظُ الدين والمال والعقل .... والتي منها "التمتع بالطيبات ما هو حلال من مأكل ومشرب ومركب" . **انظر :** الإمام أبى إسحاق الشاطبى : **الموافقات فى أصول الشريعة ، الجزء الثاني**، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١ م ، ص١١. وقد ذكر الفقهاء أن الشخص لو أفلس وبيع ما له ليوزع على الدائنين ، فإن الحاكم لا يبيع مسكنه الذي هو من ضرورات حياته ومن يعول ، كما لا تباع وسائل حرفته التي بوساطتها يجمع رزقه ، ولا ثوبه الذي يستر عورته. وقال مالك : يترك له ما فيه نفقته ونفقة أولاده وأهله وكسوتهم ، وقدر بعض الفقهاء أن يترك له نفقته شهراً ، ويترك له ما جرت به العادة أن يكفيه . وفي هذا محافظة على الضرورات الأساسية لحياة الأفراد .

(١٤) حيث وضح الرسول ﷺ للناس أن للسائل حقا ولو جاء على فرس، انظر: ابن أبي شيبه: **المصنف**، الجزء الثالث، ص ص ١١٢، ١١٣.

(١٥) فلقد كان عمر بن الخطاب يطوف بالليل في الناس بهدف مصلحة الأمة ، ومن ذلك تعهده لعجوز عمياء مقعدة، حيث كان يأتيها بما يصلح حالها ، ويتسابق مع أبي بكر الصديق ، وهو لا يعرف أنه هو الذى يصلح حالها بعده، وكانت رعايته لها دون أن يعلم به أحد (**أنظر** : عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى: **البداية والنهاية فى التاريخ** ، الجزء السابع ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ص ١٣٥).

(١٦) حيث روي عن عمر بن الخطاب أنه قال "لا قطع في سنة" **(انظر:** السيد سابق: **فقه السنة**، الجزء الثاني ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، ص ص٤٩٢ ، ٤٩٣).

(١٧) **انظر:** محمد بن سعد : كتاب الطبقات، **مرجع سابق** ، ص ٢٨٣ .

(١٨) د. عبد الرحمن يسري أحمد: " أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي "، **مرجع سابق**، ص ٢.

(١٩) **المرجع السابق**، ص ٣.

(٢٠) صلاح التيجاني حمودي: معالجة الخليفة عمر بن الخطاب لمشكلة المجاعة في عام الرمادة ، **مرجع سابق** ، ص ٩٠.

(٢١) محمد فؤاد عبد الباقي: **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان**، الجزء الثالث، دار إحياء التراث الإسلامى ، بيروت ، ص ١٩٦، ومن ذلك يتضح ضرورة تعاون الدول الإسلامية المعاصرة من خلال التكامل الاقتصادي وخاصة في مجال الغذاء.

(٢٢) **انظر:** د. عبد الرحمن يسري أحمد: " أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي "، **مرجع سابق** ، ص ٢.

(٢٣) **المرجع السابق**، ص ٣.

(٢٤) **انظر:** د. عبد الرحمن يسري أحمد: " أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي" ، **مرجع سابق** ، ص٣.

(٢٥) **انظر:** د. محمد سمير مصطفى: "التنمية الاقتصادية من منظور الغذاء والتغذية "، **المؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٣-٥ مايو ١٩٧٩، ص ٣.

(٢٦) **انظر:**

- Weinbaum, M. G., **"Food Development and Politics in The Middle East "**, Westview Press, Boulder, 1982, p. 149.

(27) Tarrant, J., "**Food Policies**", John Wileys sons, New York, 1980, p.5.

(٢٨) **انظر:** د. عادل أحمد حشيش: **الدعم السلعي والأمن الغذائي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٠ ، ص ٣٢.

(٢٩) د. عبد الرحمن يسري : " أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي " ، **مرجع سابق** ، ص ١٥.

(٣٠) **انظر : المرجع السابق** ، ص ٣٠.